

19 March 2013

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٢٨٣

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، يوم الثلاثاء، ١٩ آذار/مارس ٢٠١٣، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد تريونو ويووو..... (إندونيسيا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.14-52955(A)



* 1 4 5 2 9 5 5 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٢٨٣ لمؤتمر نزع السلاح. ولما كانت هذه هي أول جلسة عامة تُعقد برئاسة إندونيسيا، فيني أرجو أن تأذنوا لي بالإدلاء ببضع ملاحظات استهلاكية.

إنه لشرفٌ لإندونيسيا أن تضطلع بمهام رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وستسترشد إندونيسيا، في أدائها لمسؤوليات هذا المنصب، بأحكام النظام الداخلي، وستتساور مع الدول الأعضاء على نحو منفتح وشفاف وشامل للجميع.

واسمحوا لي أن أبدأ بإزجاء الشكر إلى من سبقوني في تولي هذا المنصب. فأتوجه بالشكر إلى السفير أندراس ديكاني من هنغاريا على ما بذله من جهود مخلصه في محاولة الخروج بالمؤتمر من المأزق الذي يحيق به عن طريق اقتراح مشروع برنامج للعمل. وأتوجه بالتقدير أيضا إلى السفيرة سوجاتا ميهتا من الهند لتفانيها في إجراء المشاورات بصفة مستمرة مع الدول الأعضاء التماسا لآرائها بشأن كيفية السير قُدما بأعمال المؤتمر.

وما زالت إندونيسيا تعتبر مؤتمر نزع السلاح المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في العالم بشأن نزع السلاح. وقد ثابرتنا دائما على إيلاء الأولوية العليا لنزع السلاح النووي، وعلى الالتزام بالجهود الرامية إلى تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وبالنظر إلى الظروف الراهنة، فإن إندونيسيا، بصفتها الرئيس الحالي للمؤتمر، تُدرك إدراكا تاما مدى التعمُّد الذي يكتنف سبل الخروج من المأزق المائل في المؤتمر وسبل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل.

وإني أتفق مع السفيرة ميهتا فيما قالتها من أن الإخفاق المتكرر في اعتماد برنامج للعمل يزيد من الشعور بالإحباط داخل المؤتمر، ومن ثمَّ ينبغي ألا تُبذل محاولة جديدة في هذا الصدد إلا حينما تتوفر لها فرصة معقولة للنجاح. وبرغم أنه لا توجد لدي أي أوامم بشأن تذليل المأزق المائل في المؤتمر، فإن إندونيسيا ستواصل التساور مع الدول الأعضاء بغية استطلاع السبل والوسائل المؤدية إلى ذلك.

ونحن بحاجة إلى أن نحدد العقبات التي تحول بيننا وبين التوصل إلى توافق في الآراء على برنامج للعمل، وأن نجد بدائل يمكن قبولها أو الاتفاق عليها من حيث الصيغ والمنهجيات والطرائق. وأنا لا أدعي القدرة على الإتيان ببرنامج للعمل، ولكنني سأستطلع خلال فترة رئاستي ما إن كان ممكنا استعمال المشاريع المختلفة وبرامج العمل المقترحة المتوافرة لدينا بالفعل من فترات الرئاسة السابقة بوصفها مرجعا أو أساسا للتساور.

وكفالةً للاستمرارية في أعمال رئاسات المؤتمر في عام ٢٠١٣، سأداوم على التماس الآراء والتوجيهات من الدول الأعضاء على أمل التوصل إلى قاسم مشترك يتيح للمؤتمر أن يبدأ العمل بشأن المهام المكلف بها.

وينبغي لنا في سياق تبادلنا المنتظم للآراء بشأن المسائل الأساسية ألا تغيب عن أذهاننا الضرورة الملحة لأن يعتمد المؤتمر ثم ينفذ برنامجا للعمل يتصف بالتوازن والشمول. لذا سأخذ في الاعتبار ما تُدلى به الدول الأعضاء من آراء وما تقدمه من مقترحات بناءً سعياً إلى إيجاد أرضية مشتركة بشأن المسائل الموضوعية والأمور الإجرائية.

ووفقاً لما أُعلن في الجلسات العامة المعقودة مؤخراً، ستركّس جلسة اليوم للنظر في بند من البنود الأساسية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، هو البند المتعلق بمنع سباق التسلُّح في الفضاء الخارجي. وعلى غرار المتَّبِع في الجلستين السابقتين، لن أفرض أي هيكل بعينه على مناقشتنا بشأن هذا البند. وعلاوة على ذلك، ووفقاً لنظامنا الداخلي، يحق لأي وفد أن يثير أي موضوع آخر من مواضيع نزع السلاح لا يكون متصلاً بصورة محددة بالمناقشة الرئيسية الجارية اليوم.

أما وقد فرغت من ذلك، أود أن أنتقل الآن إلى قائمة المتكلمين. هناك عدة مندوبين يرغبون في أخذ الكلمة بشأن هذا البند.

أُعطي الكلمة لممثل قيرغيزستان.

السيد إركين (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، يود وفد قيرغيزستان أن يُدلي ببيان إلى مؤتمر نزع السلاح - باسم الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي - بشأن منع سباق التسلُّح في الفضاء الخارجي.

إن وفود الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي تنظر إلى منع سباق التسلُّح في الفضاء الخارجي على أنه أحد البنود ذات الأولوية في جدول أعمال المؤتمر. وهناك أغلبية ساحقة من أعضاء مؤتمر نزع السلاح متفقة على أن منع سباق التسلُّح في الفضاء الخارجي أمر مهم للغاية للحفاظ على حالة استراتيجية في الفضاء يمكن التنبؤ بها، وكذلك لصون الأمن الدولي.

وفي هذا الصدد، هناك حاجة ماسّة إلى الاتفاق على برنامج عمل متوازن للمؤتمر، وإلى المضىّ بناءً على ذلك في إجراء مناقشات موضوعية متعمقة بغية التفاوض على صك دولي ملزم قانوناً لمنع انتشار سباق التسلُّح إلى الفضاء الخارجي.

ويتوافر بالفعل أساساً لهذا العمل في المشروع الروسي - الصيني للمعاهدة المتعلقة بمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي وحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. وقد أعربت وفود كثيرة في هذا المنتدى عن استعدادها لإجراء مناقشات موضوعية متعمقة على أساس ذلك المشروع.

وتيسيراً لتقدّم تلك المناقشات، نقترح التركيز في هذه المرحلة على صوغ مجموعة من تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة فيما يتعلق بأنشطة الفضاء الخارجي، باستعمال قدرات مؤتمر نزع السلاح وفريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة والمعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي.

وبدون ازدواج مع الجهود الرامية إلى منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، سيتحقق من استعمال تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة مزيد من الشفافية والقابلية للتنبؤ في الأنشطة الفضائية، بما فيها الأنشطة العسكرية. ونحن ندعو جميع الدول إلى أن تقدم مقترحاتها بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة إلى الأمين العام للأمم المتحدة لينظر فيها فريق الخبراء الحكوميين، وكذلك لاستعمالها في المفاوضات المقبلة بشأن مشروع المعاهدة المتعلقة بمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي وحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي.

ويمكن، في رأينا، أن يتحقق إسهام رئيسي في الحفاظ على الفضاء الخارجي خاليا من الأسلحة بصدور تعهد من الدول بألا تكون البادئة بوضع سلاح من أي نوع في الفضاء الخارجي. وقد أصدرت الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي تعهدا من هذا القبيل في عام ٢٠٠٥. ونهيب بجميع الدول أن تحذو حذونا فتتضم إلى هذه المبادرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل قبرغيزستان على بيانه. وأدعو الآن ممثل آيرلندا إلى أخذ الكلمة باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد كوس (آيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أدلي بكلمتي هذه باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا الإعلان البلدان التالية: ألبانيا، وكرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، والجبل الأسود، وأيسلندا، وصربيا، وجمهورية مولدوفا.

وأود أولاً وقبل كل شيء، سيادة الرئيس، أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأن أؤكد لكم كامل التعاون من جانبنا. وأود أيضاً أن أتوجه بالشكر إلى سفيرة الهند على ما شهدته فترة رئاستها من مشاورات مكثفة وما تجلّى فيها من شفافية.

وكلنا نعلم أن الأنشطة الفضائية آخذة في الاتساع وأنها أصبحت على درجة بالغة من الأهمية. والفضاء مورد لجميع البلدان في العالم. ويتخذ الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء منذ عهد بعيد موقفاً مؤيداً لتعزيز الإطار المتعدد الأطراف بشأن الحفاظ على بيئة سلمية وآمنة ومأمونة في الفضاء الخارجي واستخدامه على أساس منصف ومقبول من الجميع. ونحن نؤكد أن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وضرورة الحيلولة دون أن يصبح الفضاء الخارجي مجالاً للصراع شرطان جوهريان لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي. ويلتزم الاتحاد الأوروبي التزاماً تاماً بتعزيز أمن الأنشطة المضطلع بها في الفضاء الخارجي التي تسهم في تنمية الدول وتحقيق أمنها. ومن أجل ذلك، يهدف الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز التعاون الدولي في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية.

وقد أهابت الجمعية العامة، في قرارها ٣٠/٦٧، بجميع الدول، وبصفة خاصة الدول التي تمتلك قدرات كبيرة في ميدان الفضاء، أن تسهم بنشاط في تحقيق هدف استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وأن تمتنع عن

القيام بأية أعمال تتعارض مع ذلك الهدف ومع المعاهدات القائمة في هذا الصدد، حرصا على صون السلام والأمن الدوليين وتعزيزا للتعاون الدولي.

ونحن نراعي بصفة خاصة مسألة سلامة المنظومات الفضائية، ونحث جميع الدول على اتخاذ ما يلزم من التدابير والإجراءات الرامية إلى الحد من نشوء الحطام الفضائي.

وقد أخذنا علما بالمقترح المقدم من الاتحاد الروسي والصين في مؤتمر نزع السلاح لمشروع معاهدة لمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي وحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء. وأخذنا علما أيضا بالأفكار الداعية إلى سنّ حظر ملزم قانونا لاختبار واستخدام الأسلحة المضادة للسواتل.

ويوجد حاليا التزام لدى عدد متزايد من البلدان بصوغ وتنفيذ تدابير لكفالة الشفافية وبناء الثقة بوصفها وسيلة لتعزيز السلامة والأمن في الفضاء الخارجي. وقد أيدت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قرار الجمعية العامة ٦٥/٦٨ وأيدت إنشاء فريق الخبراء الحكوميين الدوليين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. وتشارك أربع دول من أعضاء الاتحاد الأوروبي في أعمال الفريق، الذي سيعقد دورته الثانية في جنيف في الأسبوع الأول من شهر نيسان/أبريل. ونحن نؤيده تأييدا تاما باعتباره وسيلة تساعد على تعزيز أمن الفضاء، ونود أن نغتتم هذه الفرصة لنهنئ الرئاسة الروسية على نجاحها في بدء عمل الفريق في نيويورك في شهر تموز/يوليه الماضي.

وينبغي، في رأينا، التشجيع على بلورة مجموعة دولية وطوعية من المبادئ التوجيهية، تكون أداة لتعزيز سلامة جميع الأنشطة الفضائية وأمنها وإمكانية التنبؤ بها. وينبغي لتلك المبادئ التوجيهية أن تستهدف جملة أمور منها الحد من حدوث التداخل الضار، والاصطدامات أو الحوادث في الفضاء الخارجي، ونشوء الحطام، أو تقليص كل ذلك إلى أدنى حد.

وتحقيقا لهذا الغرض، شرع الاتحاد الأوروبي في إجراء مشاورات مسهبة من أجل صوغ مدونة دولية لقواعد السلوك فيما يتعلق بأنشطة الفضاء الخارجي. وقدم الاتحاد الأوروبي رسميا إلى المجتمع الدولي أحدث صيغة لمشروع المدونة الدولية لقواعد السلوك، في فيينا في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

ويسترشد مشروع المدونة بالمبادئ التالية: حرية الجميع في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية؛ وصون أمن وسلامة الأجسام الفضائية الموجودة في المدار؛ وإبلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات الأمنية والدفاعية المشروعة للدول.

وهذا المشروع المقترح، الذي يؤيده الآن أيضا عدد كبير من الدول من خارج أوروبا، يفترض أن المدونة الدولية ستنطبق على جميع أنشطة الفضاء الخارجي التي تقوم بها الدول أو الكيانات غير الحكومية. وحيث إن مشروع المدونة سيكون طوعيا ومفتوحا لجميع الدول، فإنه سيضع القواعد الأساسية التي ينبغي أن تتقيد بها الدول المرتادة للفضاء في أنشطتها الفضائية

المدنية والعسكرية. ولا يتضمن مشروع المدونة أي أحكام بشأن وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي، ولكنه يؤكد على أهمية اتخاذ جميع التدابير من أجل منع تحول الفضاء إلى ساحة للصراع، ويدعو الدول إلى أن تحل أي نزاع في الفضاء الخارجي بالوسائل السلمية.

ونظرا إلى أن المدونة تمثل مبادرة شاملة، تُعنى بسلامة البيئة الفضائية واستدامتها فضلا عن الاستقرار والأمن في الفضاء الخارجي، فإننا نرى أنه لن يكون مناسبا عقد المناقشات الموضوعية المتعددة الأطراف بشأنها في أيٍّ من المنتديات الدولية القائمة التي تعالج على وجه الحصر إما مسائل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح، مثلما يفعل مؤتمر نزع السلاح، وإما الاستخدامات المدنية للفضاء الخارجي، كما تفعل، على سبيل المثال، لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ويجعل المناقشات تجري خارج هذين المنتدىين، في إطار عملية مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، نأمل أن يتسع نطاق المشاركة الدولية في المبادرة، بما في ذلك مشاركة الدول غير الأعضاء حاليا في المؤتمر أو في اللجنة. ونأمل أن يؤدي هذا النهج إلى وصول المناقشات المتعلقة بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك إلى غايتها بسرعة أكبر، ليُتاح بذلك تقديمها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لإقرارها.

وما نرجوه بهذه المبادرة هو الإسهام في تعزيز الأمن الدولي في الفضاء جنبا إلى جنب مع غيرها من المبادرات الدولية الجارية بشأن الفضاء، مثل الأعمال التي يضطلع بها كل من الفريق العامل التابع للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية والمعني باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي على المدى الطويل وفريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، والتي يعتبرها الاتحاد الأوروبي بالغة الأهمية ومكمّلة للمبادئ المصوغة في المدونة. والطابع الذي تتسم به المدونة من حيث إنها غير ملزمة قانونا وشاملة يجعلها غير مُجَلَّة بأي مناقشات موضوعية تجري في مؤتمر نزع السلاح، في إطار برنامج عمل متفق عليه، بشأن جميع المسائل المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وفي سياق مقرر المجلس الأوروبي المتخذ في أيار/مايو ٢٠١٢ تأييدا لمدونة قواعد السلوك، انعقدت في أديس أبابا في ٧ و ٨ آذار/مارس ٢٠١٣ حلقة دراسية إقليمية نظمها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، بمشاركة من الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية. وشملت الأعمال المعروضة في الحلقة الدراسية استعراضا عاما للمبادرات الفضائية الأفريقية، ومسائل أمن الفضاء، ومشروع مدونة قواعد السلوك.

وسنعرض استعدادنا لتقديم معلومات مستكملة أخرى في الدورة الثانية لفريق الخبراء الحكوميين في شهر نيسان/أبريل المقبل.

وعلاوة على ذلك، نعكف حاليا على التحضير لإجراء مشاورات مفتوحة بشأن مشروع المدونة ستُعقد في كيبف، بالتعاون مع سلطات أوكرانيا، في ١٦ و ١٧ أيار/مايو هذا العام. وهذه المشاورات، المدعّوة إليها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ستتيح الفرصة لتناول جميع عناصر مشروع المدونة.

وسيظل هدفنا هو التوصل إلى اتفاق على نص يكون مقبولاً لدى جميع الدول المهمة بالأمر ويحقق بالتالي منافع أمنية فعلية في فترة قصيرة نسبياً. وفي نهاية هذه العملية، يعتزم الاتحاد الأوروبي مع غيره من مؤيدي هذه المبادرة عرض صيغة نهائية للمبادرة الدولية لقواعد السلوك، التي ستكون مفتوحة لأن تشارك فيها جميع الدول على أساس طوعي، وذلك في مؤتمر دبلوماسي مخصص لذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل آيرلندا على بيانه وعلى ما وجهه إليّ وإلى من سبقوني في هذا المنصب من كريم الكلمات. وأُعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد ياماموتو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ، سيادة الرئيس، بتهنئتك بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ويؤكد لكم وفدي كامل المساندة والتعاون من جانبنا طيلة فترة رئاستكم. وأود اليوم أن أعرض بإيجاز آراء اليابان بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وعلى الرغم من أن الفضاء الخارجي يبدو لنا بعيداً، فإن الناس مرتبطون به ارتباطاً وثيقاً في حياتهم اليومية. فعالمنا اليوم يعتمد اعتماداً شديداً على استعمال الخدمات الفضائية. وبفضل التقدم التكنولوجي الرائع الذي تُحقق في السنوات الأخيرة، يتضاعف اعتمادنا على هذه الخدمات، ويتواصل الازدياد في أعداد المستعملين وفي مدى تنوعهم. ولذا فإن تعزيز الجهود الدولية التي ترمي إلى كفالة الاستخدامات السلمية والمستدامة للفضاء الخارجي أمر ذو أهمية كبيرة. وفي هذا الصدد، تلتزم اليابان بالبحث والمناقشة على نحو شامل لمختلف المسائل المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفيما يتعلق بمشروع المعاهدة المتعلقة بمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي، المقدم من روسيا والصين، نرى أن هناك عدداً من المسائل التي يلزم أن تُبحث بحثاً دقيقاً.

وبالتوازي مع ذلك، وبغية المضي قُدماً بشأن التدابير الممكنة التنفيذ، تسهم اليابان إسهاماً نشطاً في إعداد مدونة دولية لقواعد السلوك فيما يتعلق بأنشطة الفضاء الخارجي. ومشروع مدونة قواعد السلوك المقترح من الاتحاد الأوروبي سينظم الجوانب المدنية والأمنية معاً، بما في ذلك طائفة متنوعة من تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة. ونحن نعتبر هذا المشروع مدخلاً مناسباً يؤدي إلى مزيد من التطوير للقواعد الدولية. وعملاً على توسيع نطاق مشاركة الدول في هذه العملية، نواصل الاضطلاع بأنشطة للتواصل في إطار أحداث ثنائية ومتعددة الأطراف، وبخاصة في منطقة آسيا - المحيط الهادئ.

وإضافة إلى ذلك، ستُعقد في جنيف في الشهر المقبل الجولة الثانية لاجتماعات فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. وتتابع اليابان أعمال هذا الفريق متابعة وثيقة. وتنتقل إلى مواصلة الفريق لمناقشاته البناءة ونعلن استعدادنا لتقديم مساهمات محددة في هذا الصدد. وسيُعقد في جنيف في الشهر المقبل أيضاً

المؤتمر المعني بأمن الفضاء الذي ينظمه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وتقدير اليابان قيمة هذه المبادرة وتعلن استعدادها لمواصلة مساهمتها فيها.

وأود أن أحتتم بياني بالتأكيد على الحاجة الملحة إلى التدابير المتعلقة بالحد من الحطام الفضائي باعتباره شأنا من شؤون المستقبل. فالحطام الفضائي خطر حقيقي يهدد أي كيان من أي نوع يزاول أي نوع من أنواع النشاط في الفضاء. وينبغي أن يتشارك المجتمع الدولي برمته في التصدي لهذه العقبة. ولذا نرى أن من الضروري دراسة التدابير الممكنة لفرض حظر فعال للأسلحة المضادة للسواتل، التي تضر بالتشغيل الآمن للسواتل. وهذه مسألة جديرة بالنظر من أجل منع نشوء المزيد من الحطام الفضائي.

وستواصل اليابان مشاركتها النشطة في الحوار الدولي الرامي إلى سنّ معايير دولية لتطوير الفضاء واستخدامه. ونحن نتابع بعض المعايير من هذا القبيل مثل المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الحد من الحطام الفضائي. وسنكثف جهودنا في مجالي الإمام بأوضاع البيئة الفضائية وتطوير تكنولوجيا إزالة الحطام الفضائي. وبهذا النهج، تلتزم اليابان بكفالة توافر بيئة فضائية آمنة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل اليابان على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل الصين.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): أولا وقبل كل شيء، يود وفد الصين، سيادة الرئيس، أن يهنئكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونحن متأكدون من أن ثراء خبرتكم وحكمتكم في مضمار الدبلوماسية سيقود أعمال المؤتمر في اتجاه التقدم الإيجابي. وسيظل وفد الصين على أهبة الاستعداد لبذل الدعم لكم والتعاون معكم على الوجه الفعال فيما تظلمعون به من أعمال. ويود الوفد أيضا أن يعتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لسلفكم، سفيرة الهند لشؤون نزع السلاح، السيدة ميهتا، لما بذلته من جهود في دفع أعمال المؤتمر قُدما.

إن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي هو إحدى المسائل الأساسية التي يُعنى بها مؤتمر نزع السلاح، وجانب مهم من جوانب صون السلام والأمن الدوليين. وفي الدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، اتخذت الجمعية مرة أخرى، بأغلبية ساحقة، قرارا - هو القرار ٣٠/٦٧ - بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، أعادت فيه تأكيد أهمية هذه المسألة وطابعها الملح والدور الرئيسي للمؤتمر في التفاوض على صك قانوني دولي بهذا الشأن. وأظهر القرار تماما الطموح المشترك للمجتمع الدولي إلى الحفاظ على الأمن في الفضاء الخارجي.

ومنذ العام الماضي، اتخذت الجهود الدولية الرامية إلى معالجة مسألة أمن الفضاء مسارات متنوعة. فقد أجريت مناقشات مواضيعية في المؤتمر بشأن منع حدوث سباق تسلح في

الفضاء الخارجي، انخرطت الوفود خلالها في تبادل متعمق للآراء بشأن الأخطار التي تهدد أمن الفضاء والسبل الممكنة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. أما فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة والمعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي فقد بدأ عمله على نحو منظم وسيُعقد قريبا دورته الثانية في جنيف. وفي الوقت نفسه، هناك أيضا مناقشات جارية حاليا بشأن مدونة قواعد السلوك المقترحة من الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بأنشطة الفضاء الخارجي.

وقد دأبت الصين بشكل مطرد على تأييد استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وعلى معارضة تسليح الفضاء الخارجي، ومعارضة حدوث أي سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. ودعت بنشاط إلى التفاوض على صك قانوني دولي في هذا الصدد. وأود أن أطرح عليكم بعضا مما لدي من أفكار بشأن سبل صون أمن الفضاء على نحو فعال.

أولا، لا يزال تسليح الفضاء الخارجي وحدث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يمثلان الخطر الرئيسي على أمن الفضاء وأهم خطر من الأخطار الأساسية التي تحدد به. والفضاء الخارجي لا يشكل فحسب منطلقا مهما لتحقيق نمو البشرية ورخائها، بل هو أيضا جبهة جديدة تنطوي على آثار أمنية استراتيجية مهمة. ومع تطور العلم والتكنولوجيا وازدياد استخدام البشر للفضاء الخارجي، تتزايد بشكل مستمر احتمالات تسليح الفضاء الخارجي وحدث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، مما يعرض أمن الفضاء للخطر ويُخل بالتوازن والاستقرار الاستراتيجيين العالميين ويُضعف العملية الدولية الشاملة لنزع السلاح النووي.

والتركيز بشكل انتقائي على التأثير الذي يمكن أن يلحق بأمن الفضاء من جراء الأمور المتصلة بالتنمية الفضائية، مثل الحطام الفضائي، مع تجاهل المخاطر الناجمة عن تسليح الفضاء الخارجي وعن حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، هما بمثابة تهريب من المخاطر الأساسية الماثلة حاليا في الفضاء الخارجي. وهذا نهج لا يسهم بشيء في تعزيز جهود المجتمع الدولي الرامية إلى صون أمن الفضاء، بل ولا يمكن أن يجلب الأمن إلى الفضاء الخارجي.

وثانيا، نحن نعتقد أن الطريق إلى صون أمن الفضاء هو، بصفة أساسية، التفاوض على صك قانوني دولي بشأن هذا الموضوع ثم إبرام هذا الصك. وليس هناك من سبيل يمكننا من أن نسد على نحو فعال الثغرات الحالية في الإطار القانوني المتعلق بأمن الفضاء، وأن نمنع بالتالي تسليح الفضاء الخارجي عن طريق إنشاء آلية قانونية، سوى أن نعمد على الفور إلى اعتماد تدابير وقائية وإلى التفاوض على صك قانوني بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ثم إبرام هذا الصك.

ومشروع المعاهدة المتعلقة بمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي وحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي (CD/1839)، الذي قدمته روسيا والصين في عام ٢٠٠٨، هو المقترح الأشد نضجا من جميع المقترحات التي طُرحت في المؤتمر حتى الآن بشأن موضوع الفضاء الخارجي. وفي عام ٢٠٠٩، قدمت روسيا والصين

بصفة مشتركة إلى المؤتمر ورقة عمل تناولت الأسئلة والتعليقات الأساسية بشأن مشروع المعاهدة (CD/1872)، وتضمنت مزيداً من التوضيح والتفصيل بشأن المسائل موضع الاهتمام لدى الدول، مثل مسائل التعاريف والنطاق والتحقق. وقد ظلت صياغة المعاهدة عملية مفتوحة دوماً لاستيعاب آراء واقتراحات عديد من الدول الأعضاء، ونحن نرحب بتلقي الاقتراحات بشأن الطرق المؤدية إلى المزيد من التحسين والصقل لمشروع المعاهدة. وتتطلع الصين إلى البدء المبكر للمناقشات الموضوعية في المؤتمر بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وإلى بدء المفاوضات على أساس مشروع المعاهدة.

وثالثاً، تشكل تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي عنصراً مكملاً مفيداً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. فالتدابير المناسبة والممكنة التنفيذ لكفالة الشفافية وبناء الثقة تؤدي دوراً إيجابياً في تعزيز الثقة المتبادلة، وتفادي حالات سوء الفهم، وتنظيم الأنشطة الفضائية. وتشارك الصين مشاركة نشطة في أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، وتتوقع أن يحقق الفريق نتائج جوهرية. وشاركت الصين أيضاً في المناقشات التي عقدها الاتحاد الأوروبي بشأن مدونة قواعد السلوك فيما يتعلق بأنشطة الفضاء الخارجي، ونأمل أن يأخذ الاتحاد الأوروبي بكامل الاعتبار آراء جميع الأطراف، وبخاصة آراء البلدان النامية.

وفي رأينا أن التدابير الطوعية لكفالة الشفافية وبناء الثقة لن تحقق هدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ولا يمكنها أن توفر أي ضمانات أساسية للسلام والأمن في الفضاء الخارجي. ومن ثم لا ينبغي للمناقشات المتعلقة بهذا الموضوع أن تعطل بدء العمل في المؤتمر على أساس مشروع المعاهدة. بل ينبغي لهذين المسارين أن يكمل كل منهما الآخر وأن يسهما معاً في تعزيز الأمن في الفضاء الخارجي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير وو على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة كينيدي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، إنه ليسرنا بحق تولي إندونيسيا قيادة مؤتمر نزع السلاح. ونحن بالطبع على أهبة الاستعداد لمساندتكم أنتم وفريق معاونكم بكل ما نستطيع.

واسمحوا لي بأن أتحول إلى موضوع اليوم فأشير إلى أنه وفقاً للسياسة الوطنية في مجال الفضاء، التي سنّها الرئيس أوباما في عام ٢٠١٠، تسعى الولايات المتحدة إلى إبرام تدابير ثنائية ومتعددة الأطراف لكفالة الشفافية وبناء الثقة بغية تشجيع الأعمال التي تتحلى بالمسؤولية في الفضاء وتشجيع استخدام الفضاء في الأغراض السلمية. وهذه التدابير هي الوسيلة التي يمكن بها للحكومات أن تواجه التحديات وتشارك في المعلومات بهدف تحقيق الفهم المتبادل والحد من التوترات.

وتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة هي إجراءات عملية وطوعية للأمد القريب يمكن أن نتخذها لزيادة الثقة والحيلولة دون نشوء التصورات غير الصحيحة والحسابات الخاطئة وانعدام الثقة فيما بين الدول. فتذليل هذه الأخطار والمخاطر يتطلب جملة أمور منها بناء الثقة فيما بين الدول، وهو ما يمكن تحقيقه بتوفير الشفافية والانفتاح وإمكانية التنبؤ، عن طريق تبادل المعلومات مثلاً. وتنطوي هذه التدابير أيضاً على إمكانية تعزيز معارفنا بالبيئة الفضائية من خلال معالجة بعض المجالات المهمة مثل الحطام المداري، والإمام بأوضاع البيئة الفضائية، وتفاذي الاصطدامات.

وأحد الجهود التي شهدناها مؤخراً في مجال تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في الفضاء هو مشروع المدونة الدولية لقواعد السلوك فيما يتعلق بأنشطة الفضاء الخارجي الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أعلنت وزيرة الخارجية، هيلاري كلينتون، قرار الولايات المتحدة بالعمل مع الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى المرتادة للفضاء على صوغ مدونة دولية جديدة لقواعد السلوك فيما يتعلق بأنشطة الفضاء الخارجي. وصوغ مدونة كهذه غير ملزمة قانوناً لقواعد السلوك يمثل طريقة فعالة وعملية ومناسبة للوقت لتعزيز استدامة البيئة الفضائية واستقرارها وسلامتها وأمنها في الأجل الطويل. ويتولى الاتحاد الأوروبي حالياً قيادة الجهود المبذولة من أجل صوغ نص يحظى بالقبول لدى أكبر عدد ممكن من الحكومات. وتعتقد الولايات المتحدة أن أحدث مشروع للمدونة وضعه الاتحاد الأوروبي يشكل أساساً مفيداً ومنطلقاً لبناءٍ للتوصل إلى توافق في الآراء على مدونة دولية ما. ونحن نتطلع إلى المشاركة في اجتماع تشاوري سيعقده الاتحاد الأوروبي في الأسابيع المقبلة.

وبالإضافة إلى المدونة، تجري حالياً عدة جهود تكميلية أخرى لسنّ تدابير لكفالة الشفافية وبناء الثقة. وتشمل هذه الجهود الأعمال التي تقوم بها لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية والدراسة التي يجريها فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة والمعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. وسمحوا لي بأن أركز على الدراسة التي يعدها هذا الفريق، ونحن نتطلع إلى انعقاد دورته الثانية في جنيف خلال بضعة أسابيع، في الفترة من ١ إلى ٥ نيسان/أبريل. ففي ظل الرئاسة القديرة التي يتولاها زميلنا فيكتور فاسيلييف من الاتحاد الروسي، يوفر الفريق فرصة لإطلاق مجموعة متنوعة من التدابير الطوعية وغير الملزمة قانوناً لكفالة الشفافية وبناء الثقة في الفضاء تنطوي على إمكانية تخفيف الأخطار والمخاطر التي تهدد أمن الفضاء. والهدف الرئيسي للفريق هو وضع تقرير لعناية الأمين العام للأمم المتحدة، يحظى بتوافق الآراء ويبين الإطار العام لقائمة من التدابير العملية لكفالة الشفافية وبناء الثقة في الفضاء يمكن للدول أن تأخذ بها على أساس طوعي. وفي إطار جهوده الرامية إلى الاستفادة بأكثر قدر ممكن من الخبرات الفنية، رحب الفريق بتلقي المساهمات الخطية من الهيئات الحكومية الدولية، والقطاع الصناعي والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة غير الممثلة فعلاً في الفريق. وألاحظ أن زميلنا من قبرغيزستان حثّ الآخرين بالفعل على التقدم بتلك الآراء. ونعتقد أن الفريق يوفر فرصة حقيقية للمضي قُدماً في

اتخاذ خطوات عملية من أجل تعزيز الاستقرار في الفضاء عن طريق التدابير الانفرادية والثنائية والمتعددة الأطراف.

وستعقد الدورة الثانية للفريق في وقت واحد مع انعقاد المؤتمر السنوي المعني بأمن الفضاء الذي ينظمه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، في ٢ و٣ نيسان/أبريل. ويسرُّ الولايات المتحدة أن تكون مرة أخرى أحد الأطراف الراعية لهذا المؤتمر، الذي سيكون موضوعه لهذا العام "تعزيز الثقة، كفالة استقرار الفضاء". وإني أشجع جميع الوفود الأعضاء والمراقبين في مؤتمر نزع السلاح على المشاركة في هذا الحدث، لأنه يوفر فرصة فريدة للأوساط المعنية بنزع السلاح في جنيف لاستطلاع الكيفية التي يمكن بها كفالة أمن الفضاء على الصعيد الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفيرة كينيدي على بيانها. وأود أن أدعو ممثلة أستراليا إلى أخذ الكلمة.

السيدة آبوت (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ، سيادة الرئيس، بتهنئتكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ولكم أن تطمئنوا إلى توافر المساندة في ذلك من جانب أستراليا.

لقد أصبحت أستراليا، مع غيرها من الدول، تعتمد اعتماداً متزايداً على الفضاء في توفير خدمات بالغة الأهمية لرفاهنا الاجتماعي والبيئي والاقتصادي، وكذلك لأمننا. ولذا توجد لأستراليا بالاشتراك مع الدول الأخرى مصلحة ثابتة في كفالة استدامة البيئة الفضائية للأجيال الحالية والمقبلة. وأفضل ما يخدم هذه المصلحة المشتركة هو اتباع نهج مؤسس على قواعد معينة بشأن الفضاء يعزز الاستخدام السلمي والأمن والمسؤول للبيئة الفضائية.

ويجرى العمل حالياً في مسارات شتى، في الأمم المتحدة وخارجها، من أجل تعزيز أمن الفضاء. وتشمل هذه المسارات الأعمال التي يضطلع بها فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة والمعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، لصوغ تدابير من هذا القبيل للفضاء؛ والأعمال الجارية بشأن الاستدامة في لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية؛ والأعمال الرامية إلى إعداد مدونة دولية لقواعد السلوك فيما يتعلق بأنشطة الفضاء الخارجي تعالج ما يتصل بالسلوك المتحلي بالمسؤولية في الفضاء، وبخاصة المشكلة الملحة المتعلقة بالحطام الفضائي. وتنظر أستراليا إلى هذه المسارات على أنها نُهج متكاملة، يسهم كل منها إسهاماً قيماً في تحقيق أمن الفضاء.

ودعمت أستراليا أعمال فريق الخبراء الحكوميين بتقديم دراسة بشأن تطبيق القانون الدولي على مسائل الأمن الدولي في الفضاء. وتشير تلك الدراسة إلى أن عدداً من الواجبات والمبادئ المنصوص عليها في القانون الدولي القائم يمكن تطبيقه على أنشطة الدول في الفضاء الخارجي، بالإضافة إلى الأحكام الواردة فيما يسمى المعاهدات الفضائية الخمس. وعلى وجه

التحديد، تسلط الدراسة الضوء على أنه توجد سلسلة من الواجبات المنصوص عليها في القانون الدولي القائم بتقييد أفعال الدول التي يكون من شأنها تلويث البيئة أو التعارض مع أنشطة الدول الأخرى. ويمكن تطبيق هذه الواجبات أيضا على أفعال الدول في الفضاء الخارجي، بما في ذلك إحداث حطام فضائي طويل البقاء عن طريق التدمير العمدي لأجسام فضائية.

وتوضيح انطباق القانون الدولي يزيد من الشفافية، مما يسهم في زيادة الثقة في النظام الدولي، ويوفر أساسا مفيدا لمواصلة تطوير تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة.

ويشكل انتشار الحطام الفضائي خطرا داهما على السواتل وعلى عناصر البنية الأساسية الموجودة في الفضاء. ونظرا إلى ما لهذه البنية الأساسية من أهمية بالغة لتسيير حياتنا اليومية على النحو المعتاد، فإن الحيلولة دون زيادة هذا الانتشار ينبغي أن تكون أولوية من أولويات العمل الدولي. وما يحدث من انتشار لا مفر منه للحطام في البيئة الفضائية المزدهمة، عن طريق تصادم الأجسام المدارية، لا ينبغي مضاعفته بمزيد من الإحداث العمدي لحطام جديد. وعلى وجه التحديد، تشكل أنشطة تطوير واختبار الأسلحة الحركية المضادة للسواتل أحد مصادر القلق في هذا المجال.

ولذا فإن أستراليا تعتبر المدونة المقترحة لقواعد السلوك فيما يتعلق بأنشطة الفضاء الخارجي وسيلة مناسبة لتركيز الاهتمام الدولي على معالجة هذه المشكلة ولإضفاء صفة رسمية على التوقعات المعارضة للإحداث العمدي للحطام. ومن أجل ذلك، أعربت أستراليا مبكرا عن تأييدها لمفهوم هذه المدونة، بالصيغة المقترحة من الاتحاد الأوروبي، وما برحت تعمل بنشاط مع الاتحاد الأوروبي وجهات أخرى على الدفع بهذه المبادرة قُدما. ونحن نحث جميع الدول على المشاركة على نحو بناء في الجولة المقبلة للمشاورة المفتوحة التي أعلن عنها زملاؤنا من الاتحاد الأوروبي، بغية كفالة حماية مصالح فرادى الدول - ومصالحنا المشتركة - في أن تكون البيئة الفضائية آمنة ومأمونة.

والفضاء هو مورد عالمي أصبحت جميع الدول تعتمد عليه اعتمادا متزايدا، ومن ثمَّ توجد لجميع البلدان مصلحة في الحفاظ على سلامة الفضاء وأمنه. وتحفيزا على زيادة المشاركة في هذا العمل الهام، تشاركت أستراليا وفييت نام مؤخرا في استضافة حلقة عمل بشأن أمن الفضاء برعاية من المنتدى الإقليمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا. ووقَّفت حلقة العمل إلى جمع المشاركين في المنتدى معا لمناقشة ما يُجابه أمن الفضاء من تحديات، وأوصى المشاركون بأن ينظر المنتدى في إمكانية الاستمرار في الاهتمام بهذه المسألة المهمة.

ويزداد أمن الفضاء كذلك عن طريق تنمية قدرات الإمام بأوضاع البيئة الفضائية. ففهم البيئة الفضائية، بما في ذلك فهم خصائصها وأحوالها وأحداثها، يعزز أعمال التخطيط والتنسيق ويمكن أن ييسر إمكانية تفادي حالات التصادم بين السواتل والاصطدام بالحطام الفضائي. وتعمل أستراليا على توفير البيانات المتعلقة بنصف الكرة الأرضية الجنوبي إسهاما منها في تعزيز الإمام العالمي بأوضاع البيئة الفضائية.

وتلحظ أستراليا المقترح المتعلق بوضع معاهدة بشأن تحديد الأسلحة في الفضاء. وفي حين أن أستراليا على استعداد لمناقشة مقترحات تحديد الأسلحة في الفضاء، التي تكون عملية وقابلة للإنفاذ وتتصدى على نحو فعال للتحديات الملحة، فإننا ما زلنا نرى عقبات جوهرية، فيما يتصل بالتعريف والنطاق والقابلية للتحقق، تحول دون المضي بهذا المقترح قُدماً.

وعلى النقيض من ذلك، ترى أستراليا أن بالإمكان اتخاذ إجراءات مبكرة وفعالة للمساعدة على معالجة المشكلة الشائعة المتمثلة في الحطام الفضائي. فالاجتماع الدولي لديه بالفعل فهم مشترك لضرورة حماية أمن الأجسام الفضائية وعناصر البنية الأساسية الموجودة في الفضاء. والمدونة الدولية المقترحة لقواعد السلوك فيما يتعلق بالأنشطة الفضائية توفر وسيلة مباشرة للعمل في هذا الصدد. وتحت أستراليا الدول على اغتنام هذه الفرصة للإسهام بقدر ضخم في تحقيق أمن الفضاء، وذلك عن طريق المشاركة على نحو بناء في العمل بشأن هذه المدونة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة أستراليا على بيانها. وأعطي الكلمة لممثل

مصر.

السيد العطوي (مصر) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، سيادة الرئيس، بأن أهنيكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم كامل التعاون من جانب وفدنا. ونحن على ثقة تامة بمقدرتكم، لا على قيادة مسيرتنا عبر المناقشات المقررة فحسب، بل على التوصل أيضاً، من خلال جهودكم ومشاوراتكم، إلى برنامج عمل شامل ومتوازن يمكن أن تتوافق عليه الآراء في المؤتمر.

لقد أصبحت التطبيقات الفضائية ضرورة أساسية لنمط حياتنا العصرية. فقد وصل اعتمادنا على الفضاء إلى حد أن حدوث أي شيء يعرقل استخدامنا للفضاء الخارجي يجعل بعض الأعمال البسيطة متعسرة على الأداء ويجرمنا من وسائل الراحة نعتبر توافرها لنا أمراً مفروغاً منه. وهذه الحقيقة البسيطة لا يمكن أن تؤدي إلا إلى نتيجة واحدة بسيطة وصحيحة: هي أنه يجب علينا أن نتلافى تحويل الفضاء الخارجي إلى ساحة أخرى من ساحات الصراع. ولكن بالنظر إلى تاريخ الحرب والصراع، يبدو بديهياً أن السبيل الوحيد لإبقاء الفضاء الخارجي مجالاً يسوده السلام هو ألا توضع فيه أي أسلحة على الإطلاق. وهذا هو المنطق البسيط، ولكن الحاسم، الذي تترتب عليه ضرورة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وذلك لما رأيناه مرة بعد أخرى من أن منع الشيء من الحدوث أيسر كثيراً من الانتظار إلى أن يحدث ثم محاولة رده على أعقابيه.

السيد الرئيس، لا مفاجأة في الموقف الذي نتخذه بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. فقد عرضنا مجمله مرارا في بيانات عديدة أدلينا بها في المؤتمر وفي الجمعية العامة وفي منتديات أخرى. ولذا سأكتفي بذكر الملاحظات الوجيهة التالية.

أولاً، الركيزة الأساسية في التعامل مع الفضاء الخارجي هي الإقرار بأنه تراث مشترك للبشرية. فكلنا نستفيد منه، وهو يشكل منفعة عامة جماعية لنا. ولا يمكن لأي بلد واحد أن يدعى ملكيته للفضاء الخارجي، ولا أن يحاول احتكاره. وليس من المقبول أيضاً أن يحاول أي مستخدم من المستخدمين الراسخين للفضاء حرمان البلدان الأخرى من الفرصة الكاملة للوصول إلى الفضاء الخارجي واستغلاله. وأي تهديد لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية هو في نهاية المطاف تهديد للمجتمع العالمي بأسره، ومن ثمَّ فإن مسؤولية إبقاء الفضاء الخارجي مجالاً سلمياً ومتاحاً للبشرية جمعاء هي مسؤولية مشتركة تستلزم إطاراً متعدد الأطراف.

وثانياً، التأكيد على طبيعة المسألة من حيث إنها متعددة الأطراف لا يعني صرف النظر عن الإعلانات الانفرادية أو الاتفاقات الثنائية أو المواقف المشتركة للمجموعات المتماثلة الفكر. بيد أن هذه الإعلانات والاتفاقات والمواقف مُنتهاها هو الإسهام في بناء الثقة، ولا تُبطل أو تُنافي الحاجة إلى اتفاق متعدد الأطراف وملزم قانوناً لمنع حدوث سباق تسلُّح في الفضاء الخارجي. والاتفاقات من هذا النوع يجب أن يكون إبرامها بمشاركة من جميع البلدان ومقتزنا بمراعاة مصالحها، على أساس التساوي في المزايا والالتزامات، لا أن تكون مصممة من أجل المستخدمين الحاليين للفضاء.

وثالثاً، من الواضح عدم كفاية مجموعة القوانين الحالية الحاكمة لمسألة منع حدوث سباق تسلُّح في الفضاء الخارجي. وبرغم ما تتسم به تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي من الأهمية - وأغتنم هذه الفرصة لأنوه بأعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي - فإنها بمفردها لا يمكن أن تملأ الفجوة الآتفة الذكر. فالمقصود بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي أن تكون مكتملة لمعاهدات متعددة الأطراف وملزمة قانوناً لا تقتصر على حظر وضع الأسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي أو على الأجرام السماوية، بل تحظر أيضاً أي أسلحة أرضية أو فضائية تستهدف السواتل.

ورابعاً، من السهل القول بأننا لا نستطيع معالجة مسألة منع حدوث سباق تسلُّح في الفضاء الخارجي لأنه توجد بالفعل تطبيقات عسكرية قائمة ومشروعة في الفضاء الخارجي - على سبيل المثال، لأغراض الاتصال والملاحة - ولكن هذا سيكون قولاً خادعاً وتضليلاً مُخضاً. فتسليح الفضاء الخارجي وعسكرة الفضاء الخارجي ليسا شيئاً واحداً. والتحدي الحقيقي للفضاء الخارجي ولاستخدامنا المشترك له ينبع من وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي واستهداف السواتل، وبالتالي الإضرار عشوائياً بمحض إمكانية استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية من جانب أي طرف.

وخاتمة هذه الملاحظات هي أن أي معاهدة بشأن منع حدوث سباق تسلُّح في الفضاء الخارجي يجب أن تكون عالمية وقابلة للتحقق ومنصفة وأن تنص على نفس الالتزامات والمزايا بالنسبة إلى جميع الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بمسألة التحقق، اسمحو لي بأن أشير

بسرعة إلى الدراسات والمقترحات العديدة المتصلة بمنع حدوث سباق تسلُّح في الفضاء الخارجي التي بيّنت أن بالإمكان بناء نظام للتحقق، بالطبع إذا توافرت لذلك الإرادة السياسية.

ونحن ما زلنا نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح هو المكان الذي ينبغي أن يجري فيه التفاوض على معاهدة من هذا القبيل، ونعلن استعدادنا لبدء المفاوضات الآن. ونحن نقدر المبادرة المقدمة من الاتحاد الروسي والصين بشأن تقديم وثيقة عن عناصر معاهدة تتعلق بمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي وحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، التي، وإن لم تتصف بالكمال، يمكن أن تكون أساسا جيدا لبدء المفاوضات والبناء عليها. والأمر المهم هو بدء المفاوضات بشأن هذه المسألة الآتية قبل أن يفوت الأوان.

وفي كل عام تقدم مصر وسري لانكا بالتناوب فيما بينهما قرارا بشأن منع حدوث سباق تسلُّح في الفضاء الخارجي إلى اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي كل عام، يحظى القرار بموافقة تُقارب الإجماع، مع امتناع بلدين فقط عن التصويت. ونحن نهيئ بجميع البلدان أن تواصل تأييدها للقرار، ونهيئ بالبلدين اللذين يمتنعان عن التصويت أن ينضموا إلى المجتمع العالمي في التصويت تأييدا للقرار. وإذا رغب أحد في اختبار المقارنة بين المسائل الأساسية الأربع في المؤتمر من حيث درجة نضجها للمفاوضات، فإن هذا التأيد قد يكون فعلا مؤشرا جيدا. إن هذه مهمة من مهام هذه الهيئة، وعلينا نحن أن نضطلع بولايتنا فيها. فلن تنبثق في وسط هذه القاعة آلة سحرية تؤدي عنا المهمة المنوطة بنا.

ومن ثمَّ فإننا نتطلع إلى البدء المبكر للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع معاهدة ملزمة قانونا وقابلة للتحقق لمنع حدوث سباق تسلُّح في الفضاء الخارجي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل مصر على بيانه. وأعطي الكلمة لممثل إيران.

السيد سجّادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية بأن أهنئكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أشكركم على الأسلوب الذي تنتهجونه في رئاسة هذه الهيئة. وأود أن أؤكد لكم كامل التعاون من جانب وفدنا في تأدية واجباتكم المهمة بصفتمكم رئيس المؤتمر.

إن الفضاء الخارجي تراث مشترك للبشرية يجب أن يكون استخدامه واستكشافه واستغلاله في الأغراض السلمية ولفائدة البشرية جمعاء ولصالحها، بروح قوامها التعاون. والأهداف الإنمائية للألفية تؤكد من جديد وتوفر نهجا مفيدا للتنمية الفضائية لصالح الجيل المقبل. ومن ثمَّ ينبغي أن تُرسي الأسس اللازمة لكي يتمثل الجيل المقبل تمثلا تاما استخدام الفضاء بغية إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، خصوصا في البلدان النامية. وينبغي أن تنصرف جميع الجهود إلى تأمين ألا يُستخدم الفضاء الخارجي إلا في أغراض تحقيق الرفاه والرخاء لجميع الدول في العالم أجمع. وقد أصبح دور تكنولوجيا الفضاء في حياتنا اليومية أمرا شديدا للوضوح. ويزداد هذا الدور الحيوي ازديادا مستمرا، وصار الفضاء الخارجي ضرورة من ضرورات حياتنا

اليومية. وتوجد لهذه التكنولوجيا تطبيقات عديدة في ميادين الاتصالات السلكية واللاسلكية، والنشاط المصرفي، والتخطيط الزراعي، والموارد الطبيعية، والوقاية والإنذار المبكر من الأحداث البيئية البالغة الشدة، ومدى الاحترار العالمي.

ولكل الدول حق غير قابل للتصرف في الوصول إلى الفضاء الخارجي لأغراض البحث والاستخدام السلمي بناء على معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى لعام ١٩٦٧ (معاهدة الفضاء الخارجي). ولذا فإن من الطبيعي أن يكون أمن الفضاء هدفا مشتركا. فكلما زاد اعتمادنا على الفضاء، ازداد احتياجنا إلى أمن الفضاء. ولذا أصبح أمرا ملحا أكثر من أي وقت مضى أن يظل الفضاء مجالا سلميا. ونحن نطلب من جميع البلدان أن تحترم الحقيقة التي مفادها أن الفضاء الخارجي تراث عالمي للبشرية جمعاء، وذلك بأن تجعل هذه البيئة آمنة ومأمونة لجميع البشر. وأحد الأخطار الجسيمة التي تهدد استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية هو تطوير الأسلحة المضادة للسواتل ومنظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. والتكنولوجيات التي يجري تطويرها لأغراض الدفاع ضد القذائف لها عديد من التطبيقات الممكنة التي تهدد بالخطر السواتل الموجودة في الفضاء. والسعي إلى الهيمنة على الفضاء التماسا لتحقيق أمن الفضاء إنما هو مسار خاطئ يؤدي إلى معكوس هذا الهدف.

وقد استغرق الأمر عدة عقود من سباق التسلح في ظل الحرب الباردة لكي تدرك الدول النووية أن الحرب النووية حرب لا يمكن كسبها إطلاقا. ولا ينبغي لنا أن نكرر الماضي فيما يتعلق بالفضاء الخارجي. فلنكي نتحقق لدولة ما الهيمنة الاستراتيجية والعسكرية في الفضاء، يتعين عليها أن تنشئ برنامجا معقدا للأسلحة الفضائية. ويشمل هذا البرنامج التخطيط لاحتمال حدوث حرب فضائية، وسيؤدي بالتالي إلى حدوث سباق للتسلح. ومن ثم فإن تسليح الفضاء الخارجي لن يجلب الأمن حتى للبلد المعني ذاته. وسيطلق تسليح الفضاء سلسلة من النتائج غير المنظورة، مثلما حدث في بداية العصر النووي. فقيام إحدى الدول بنشر أسلحة في الفضاء الخارجي سيطلق لا محالة ردود فعل متسلسلة وسيولد منه خطر حدوث سباق تسلح متصاعد في الفضاء وعلى سطح الأرض معا. وقد دأبت جمهورية إيران الإسلامية، باعتبارها دولة مرتادة للفضاء، على تأييد منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وترى بكل قوة أنه ينبغي بذل كل ما في الوسع لإبقاء الفضاء الخارجي خارجا عن نطاق أي عمل من أعمال التسليح أو سباق التسلح.

وأنا أرى صواب الرأي القائل بالحاجة إلى وجود نهج مترابط ومنسق بين مؤتمر نزع السلاح والجمعية العامة ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، فيما يتعلق باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ويضاف إلى ذلك أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي هو إحدى المسائل الرئيسية الأربع في جدول أعمال المؤتمر، وشملته جميع المقترحات التي قُدمت منذ عام ١٩٨٢ بصدد برنامج عمل المؤتمر. وما برحت توجد أيضا

مطالبة متزايدة في المجتمع الدولي باتخاذ تدابير فعلية لتعزيز أمن الفضاء. ومن المؤسف أن المؤتمر ما زال عاجزاً منذ عام ١٩٩٥ عن بدء المفاوضات بشأن صك ملزم قانوناً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في إطار البند ذي الصلة من جدول الأعمال.

ونحن نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يظل المنتدى الأساسي للتفاوض السياسي والقانوني والتقني والمؤسسي ولصوغ أي صكوك قانونية جديدة بشأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وما يحدث من تزايد في عدد الأطراف الفاعلة في الفضاء وفي تنوعها، ومن تسارع في تطوير التكنولوجيات، يستلزم حماية البيئة التشغيلية، وبخاصة فيما يتعلق بمنع الحطام الفضائي بغية الحد من خطر الاصطدام.

إن الحطام الفضائي خطر عشوائي يهدد كل الدول المرتادة للفضاء وجميع مستخدمي الفضاء الخارجي. ومن الجدير بالذكر أن المبادئ التوجيهية الدولية التي وافقت عليها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ما هي إلا تدابير طوعية لبناء الثقة ولا تنشأ عنها واجبات ملزمة قانوناً. وفي رأينا أن الإطار القانوني الحالي بشأن هذه المسألة ليس كافياً لمعالجة جميع الأمور الأمنية المتصلة بالفضاء الخارجي. وهناك حاجة إلى ترتيبات ملزمة قانوناً لإبقاء الفضاء الخارجي خارج نطاق أي عمل من أعمال التسليح أو سباق التسلح. ومشروع المعاهدة المتعلقة بمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي وحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، الذي قدمته روسيا والصين إلى المؤتمر في عام ٢٠٠٨، خطوة إيجابية جديرة بمزيد من الدراسة، وتوفر أساساً جيداً للمناقشات المقبلة، ويُحتمل أن تؤدي في نهاية المطاف إلى بدء المفاوضات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونحن نؤيد بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة ملزمة قانوناً تحظر تماماً إمكانية حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير سجاد علي بيانه. والآن أدعو ممثل الهند إلى أخذ الكلمة.

السيد فيبول (الهند) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، يود وفد الهند أن يهنئكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وبإمكانكم أن تُعولوا على المساندة التامة من جانب الهند في جهودكم الرامية إلى بدء الأعمال الموضوعية في المؤتمر. ونحن نُقدّر تخصيص هذه الجلسة العامة لمناقشة مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، مما يوفر للوفود فرصة أن تتخبر فيما بينها عمّا جدّ من تطورات بشأن هذه المسألة الأساسية التي يُعنى بها المؤتمر.

وعلى مدار العقود الخمسة الماضية، كان البرنامج الهندي للفضاء رائداً في مجال استغلال الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وما برحت علوم وتكنولوجيا الفضاء تؤدي دوراً حيوياً في مضمار التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لشعبنا. وبالنظر إلى ضخامة استثماراتنا الوطنية في الفضاء الخارجي وانتشار التكنولوجيات والأصول المتصلة بالفضاء، وكذلك التزايد في

عسكرة الفضاء، فإننا نولي أولوية لمسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك سلامة الأصول الموجودة في الفضاء.

وينبغي ألا يصبح الفضاء الخارجي ساحة لسياسات التنافس، بل أن يكون جبهة جديدة ومتعاظمة للنشاط التعاوني. وهذا يضع على كاهل جميع الدول المرتادة للفضاء مسؤولية أن تسهم في الجهود الدولية الرامية إلى صون الفضاء الخارجي باعتباره تراثا مشتركا للبشرية، وأن تحافظ على الفوائد المتأتية من منجزات التقدم في تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها وأن تنشرها لصالح الجميع. ونحن نعارض تسليح الفضاء الخارجي ونؤيد الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز سلامة وأمن الأصول الموجودة في الفضاء وإلى منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي.

وقد صيغ الإطار القانوني الدولي الراهن بشأن الفضاء الخارجي في باكورة عصر الفضاء منذ أكثر من ثلاثة عقود. ومنذ ذلك الحين، أصبح الفضاء الخارجي أكثر ازدحاما واكتظاظا، بينما لا تنقطع التطورات التكنولوجية عن إضافة المزيد من التعقيد إلى المسائل ذات الصلة. ولذا نعتقد بضرورة تقوية الإطار القانوني الدولي المتعلق بأمن الفضاء بغية تعزيز أمن الأصول الفضائية لصالح جميع مستخدمي الفضاء، ومنع تسليح الفضاء الخارجي. وفي حين أن اتخاذ تدابير عالمية وغير تمييزية لكفالة الشفافية وبناء الثقة يمكن أن يؤدي دورا تكميليا مفيدا، ومع أن الهند تشارك في جهود في هذا المجال يقودها الاتحاد الأوروبي، وجهات أخرى، فإن هذه التدابير لا يمكن أن تكون بديلا يُعني عن الصكوك الملزمة قانونا في هذا الميدان.

وتؤيد الهند النظر الموضوعي في مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في المؤتمر، حيث ظلت هذه المسألة مدرجة في جدول الأعمال منذ عام ١٩٨٢، بما في ذلك جملة أمور منها إجراء مفاوضات بهذا الشأن في هيئة فرعية في إطار برنامج للعمل. ولدى حدوث ذلك، يوجد عدد من المقترحات التي يمكن طرحها لمزيد من النظر، بما في ذلك ما يتعلق بوضع مشروع معاهدة.

وقبل أن أختتم كلمتي، اسمحوا لي بأن أعبر عن تطلعنا إلى الإفادة والبيان اللذين سيدلي بهما رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، السيد فيكتور فاسيليف، عن أعمال الفريق، الذي من المؤسف أن الدول الرئيسية المرتادة للفضاء ليست كلها ممثلة فيه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الهند على بيانه. وأدعو ممثل بيلاروس إلى أخذ الكلمة.

السيد غرينيفتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفدنا الكلمة إبان فترة رئاستكم، فاسمحوا لي بأن أهنيكم بتعيينكم في هذا المنصب الهام، متمنيا لكم كل النجاح في عملكم. ولكم أن تُعولوا على كامل المساندة من وفدنا في هذا الصدد.

وتؤيد بيلاروس البيان الذي أدلت به قيرغيزستان باسم الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي. ونجد من المؤسف انعدام الرغبة لدى عدد من الوفود في تناول مسألة منع حدوث سباق تسلُّح في الفضاء الخارجي بالمناقشة الجادة، في إطار مؤتمر نزع السلاح. ونلاحظ أن هذه المسألة نوقشت خلال العقد الماضي على نحو أكثر تركيزاً. فعلى سبيل المثال، كان مفهومها في المؤتمر قبل عشر سنوات أنه توجد ثغرات جسيمة في منظومة القانون الدولي للفضاء وأنه يلزم فعل شيء في هذا الصدد. أما اليوم، فإن وفوداً عديدة تفضل مناقشة ما يجري فعله في جهات أخرى لتعزيز أمن الفضاء، بينما تتجنب العمل بشأن البند ٣ من جدول أعمال المؤتمر.

وأود أن أشير في هذا الصدد إلى أن المشاركين في المؤتمر قبل عشر سنوات كانوا مُلمِّين تماماً بأعمال لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وبأعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالأمن. بل كثيراً ما كانت وفود عديدة تقول مازحة: "من فضلكم لا تلوثوا مناقشتنا بالحطام الفضائي". أما اليوم، فالوضع، للأسف، مختلف بعض الشيء. وبلدنا، هو الآخر، يعتبر منع حدوث سباق تسلُّح في الفضاء الخارجي بنداً رئيسياً في جدول أعمال المؤتمر. ونحن مستعدون لبدء المفاوضات بشأن معاهدة لمنع تسليح الفضاء، بناء على مشروع المعاهدة المقدم من الاتحاد الروسي والصين. ونعتقد أنه، في غيبة التوافق في الآراء على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فإن المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى معاهدة لمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي وحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي يمكن أن تساعد المؤتمر بحق على العودة إلى نسق التفاوض.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل بيلاروس على بيانه. وأود الآن أن أدعو رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، السيد فيكتور فاسيلييف، إلى الإسهام في مناقشتنا اليوم.

السيد فاسيلييف (فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، سأتكلم اليوم بصفتي رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. وقد أنشئ هذا الفريق وفقاً لقرار اتخذته الجمعية العامة في عام ٢٠١١، وعقد دورته الأولى في آب/أغسطس ٢٠١٢. ويتألف الفريق من ١٥ خبيراً على أساس التمثيل الجغرافي العادل. وبصفتي رئيس الفريق، حوّلني الفريق في دورته الأولى مهمة التواصل مع المنظمات والهيئات الدولية ذات الصلة لإعلامها بأنشطة الفريق. وقد خاطبت بالفعل لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في فيينا وأجريت مشاورات مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والاتحاد الدولي للاتصالات؛ وها أنا اليوم أخاطب مؤتمر نزع السلاح. وقد أعدنا مشروعاً أولياً لتقرير الفريق، وإن كانت ملكية التقرير هي للفريق بالطبع. ومن ثمّ لا إذن لديّ بأن أستعرض معكم مشروع

التقرير، ولكن الأمانة ستعمم بعد قليل المذكرة التي أعدتها، وستعطيكم هذه المذكرة فكرة عن الهيكل الرئيسي للتقرير وعن عناصره.

إذاً لماذا يصدر عنا هذا التقرير الآن، وما هي أغراض الفريق؟ على مدار العشرين عاما الماضية - أي الفترة المنقضية منذ اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين الأول المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة وتقديره في عام ١٩٩٣ - أخذت قيمة الفضاء تتضاعف بمعدل متسارع، بالنسبة إلى الأمن والتعاون الدوليين، والتنمية الاقتصادية العالمية، والأمن البشري. فأكثر من ١٣٠ دولة حاليا توجد لديها برامج فضائية أو تشارك في أنشطة الفضاء الخارجي. ويتزايد أيضا عدد الكيانات، من غير الدول، التي تُشغّل أو تدير أصولا فضائية. ونظرا إلى هذا الاهتمام المتعاظم لدى الدول باستكشاف الفضاء واستغلاله، يوجد عموما تسليم بالحاجة إلى مزيد من التدابير لتعزيز سلامة وأمن واستدامة العمليات الفضائية اليومية والتعاملات الفضائية فيما بين دولة وأخرى.

وقد تغير المناخ السياسي تغيرا أساسيا فيما يتعلق باستدامة الفضاء الخارجي وأمنه، على نحو ما يتجلى في القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة، وفي المناقشات الموضوعية لمؤتمر نزع السلاح بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وفي الفريق العامل التابع للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية والمعني بالاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الفضاء الخارجي، وفي أنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وطُرحت أيضا مقترحات شتى، منها مشروع المعاهدة الذي قدمته روسيا والصين في المؤتمر في عام ٢٠٠٨ بشأن منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي، ومقترح الاتحاد الأوروبي بشأن وضع مدونة لقواعد السلوك فيما يتعلق بأنشطة الفضاء الخارجي، وبعض أفكار أخرى.

ولا يزال الفريق عمله بدءا من نقطة الصفر. فكما ذكرت آنفا، لدينا تقرير منذ عام ١٩٩٣ صادر عن فريق الخبراء الحكوميين السابق المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة، ولدينا بالطبع التقارير الوطنية المقدمة لتلبية لقرار الجمعية العامة ذي الصلة بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة، الذي درجت على تقديمه روسيا والصين وتشارك في تقديمه نحو ٥٠ دولة. وبذا توجد في متناولنا مساهمات مقدمة من أكثر من ٤٠ بلدا، إما بالصفة الوطنية وإما ضمن مجموعة.

وتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في الفضاء هي جزء من سياق أوسع نطاقا لتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة. وقد أقرّت الجمعية العامة - منذ نحو ٢٥ عاما في قرارها ٧٨/٤٣ - المبادئ التوجيهية لتدابير بناء الثقة.

وعلى الرغم من أن استعمال مصطلح "تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة" في ميدان الفضاء قريب العهد نسبيا، فإن عناصر من هذه التدابير يمكن أن تُصادف في الاتفاقات الدولية القائمة بشأن الفضاء الخارجي.

وما هي الاستنتاجات التي انتهت إليها الدورة الأولى لفريق الخبراء الحكوميين؟ خلص الفريق إلى أنه تلزم تدابير شاملة لكفالة الشفافية وبناء الثقة من أجل النهوض بعدد من الأهداف، بما في ذلك تدابير نزع السلاح أو التدابير المتوازنة فيما يتعلق باتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح؛ والمساهمة في خفض التوترات الدولية؛ والمساهمة في تعزيز أشكال الاستخدام الآمنة والمستدامة للفضاء الخارجي، وكذلك منع حدوث الحالات الخطرة وحالات الاصطدام وما ينجم عنها من الحطام الفضائي؛ والحد من حدوث حالات سوء الفهم وانعدام الثقة فيما يتعلق بسياسات الدول ونواياها بشأن الفضاء.

ويرى الفريق أن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة ينبغي أن تهدف إلى زيادة الأمن والسلامة والاستدامة في استخدام الفضاء الخارجي. وينبغي لهذه التدابير أن تكون مكتملة للأطر القانونية الدولية القائمة المتصلة بالأنشطة الفضائية، وألا تُضعف الالتزامات القانونية القائمة أو تعرقل الاستخدامات القانونية للفضاء الخارجي، وبخاصة من جانب الأطراف الفاعلة الناشئة في مجال الفضاء. ويرى الفريق أن التدابير التي توضع تحديدا من أجل زيادة الشفافية والثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، لا ينبغي أن يُستعاض بها عن الاتفاقات الملزمة قانونا ولا أن يُمدد بها نطاق تلك الاتفاقات. وينبغي تشجيع الدول التي لم تصدّق بعد على المعاهدات الأساسية المنشئة للإطار القانوني الدولي المتعلق بأنشطة الفضاء الخارجي على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

وأعرب معظم الخبراء عن الرأي الذي مؤداه أن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة التي توضع من أجل أنشطة الفضاء الخارجي ينبغي أن تكون طوعية. بيد أنه أشير أيضا إلى أن بعض تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة يمكن أن تُصبح لها، بمجرد اعتمادها، قوة القانون، خصوصا إذا كان تنفيذها يستلزم سنّ تشريعات وطنية. وأشار كذلك إلى أن التدابير الطوعية لكفالة الشفافية وبناء الثقة يمكن تحويلها إلى تدابير ملزمة سياسيا أو ملزمة قانونا، وإلى أن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة يمكن إدراجها في صكوك دولية ملزمة قانونا.

ويمكن أن تُصاغ تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة وأن تُنفذ في إطار انفرادي أو ثنائي أو متعدد الأطراف. ومن رأي الفريق أن فرصة اعتماد المجتمع الدولي لتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة تتوافر بالقدر الأكبر في حالة التدابير التي تُصاغ في إطار متعدد الأطراف.

وخلال المداولات التي جرت في الدورة الأولى للفريق، حُددت التدابير العملية التالية لكفالة الشفافية وبناء الثقة، وأدرجت في مشروع التقرير:

١ - التدابير الرامية إلى تعزيز شفافية برامج الفضاء الخارجي، بما في ذلك تدابير تبادل المعلومات؛ والزيارات التعريفية، مثل زيارات الخبراء، بما فيها زيارات مواقع إطلاق الأجسام الفضائية ومراكز القيادة والتحكم الخاصة بالرحلات الفضائية وغيرها من مرافق تشغيل عناصر البنية الأساسية الموجودة في الفضاء الخارجي؛ والعروض البيانية للتكنولوجيات الصاروخية والفضائية؛ ودعوة المراقبين إلى مواقع الإطلاق؛

٢- التدابير الرامية إلى توسيع نطاق المعلومات المتاحة بشأن الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، بما في ذلك تدابير تبادل المعلومات المتعلقة بالحالات الخطرة المتنبأ بوقوعها في الفضاء الخارجي؛ وتدابير تبادل المعلومات المتعلقة بالبارامترات المدارية الأساسية للأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي؛ وتدابير تبادل المعلومات المتعلقة بالالتحامات المدارية المحتملة في الفضاء؛ وتدابير تبادل المعلومات المتعلقة بالمخاطر الطبيعية المتنبأ بوقوعها في الفضاء الخارجي؛ والإخطار بعمليات الإطلاق المقررة للمركبات الفضائية، بما في ذلك الإخطار ببدء نزول المركبات الفضائية غير الموجهة من مداراتها وبمناطق الاصطدام المتوقعة على سطح الأرض؛ والإخطار بالمناورات المقررة التي قد تنتج عنها مخاطر على سلامة تحليق الأجسام الفضائية الأخرى وعلى عمليات الإطلاق المقررة للأجسام الفضائية؛ والإخطار بأحداث العودة الشديدة الخطورة والخارجة عن السيطرة، مثل عودة مركبة فضائية يوجد على متنها مصدر نووي للطاقة، في حالة حدوث خلل في الأداء ووجود خطر نزول مواد مشعة إلى الأرض؛ والإخطار بأحداث الحطام المداري التي تشكل خطراً على سلامة تحليق الأجسام الفضائية الأخرى؛ والإخطار المسبق بعمليات الفصل المدارية المتعمدة؛

٣- التدابير المتصلة بقواعد السلوك فيما يتعلق بأنشطة الفضاء الخارجي، مثل مشروع المدونة الدولية لقواعد السلوك؛

٤- التدابير الأخرى لكفالة الشفافية وبناء الثقة، مثل التزام طرف ما بالآ يكون البادئ بوضع أسلحة في الفضاء.

وناقش الفريق أيضاً عناصر متنوعة لآليات التعاون والتشاور الدولية. وقد خلص إلى أنه، دون إخلال بآليات التشاور القائمة المنصوص عليها في المادة ٩ من معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ وفي المادة ٥٦ من دستور الاتحاد الدولي للاتصالات، ينبغي للدول أن تستخدم أسلوب المشاورات إذا كان لديها سبب يجعلها تعتقد أن الأنشطة الفضائية لدولة أخرى تتعارض، أو قد تتعارض، مع التزامات طوعية غير ملزمة قانوناً فيما يتعلق باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

أما التوعية فهي عنصر مهم آخر تناوله الفريق بالنظر، وخلص من ذلك إلى أن تدابير التوعية يمكن أن تساعد على تعزيز أمن جميع الدول من خلال زيادة الثقة المتبادلة عن طريق تنفيذ تدابير سياسية ودبلوماسية بشأن الأنشطة الفضائية.

وتؤدي آليات التنسيق القائمة المنشأة وفقاً للقانون الدولي دوراً أساسياً في دعم المبدأ الذي يقضي بأن يكون للمنظومات الفضائية لجميع الدول الحق في المرور عبر الفضاء وفي تسيير العمليات فيه دون أي تدخل.

وينبغي للدول أن تشجّع على الاعتماد والتنفيذ العالميين للإطار القانوني القائم المتعلق بأنشطة الفضاء الخارجي التي تكون أطرافاً أو مشاركةً فيها، وعلى التقيد به تقييداً تاماً؛ وعلى

تنفيذ المبادئ والتوجيهات والمعايير المقررة من جانب لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية؛ وعلى المشاركة في هيئات الأمم المتحدة، بما فيها مؤتمر نزع السلاح.

وأهم جزء في تقرير الفريق هو بالطبع الجزء الخاص بالاستنتاجات والتوصيات. وما زال أمامنا أن ننظر فيها في دورة الفريق الثانية، التي ستعقد هنا في جنيف في الفترة من ١ إلى ٥ نيسان/أبريل، ودورته الثالثة، التي ستعقد في نيويورك في شهر تموز/يوليه من هذا العام. وإذا حالفنا النجاح في ذلك، سيُقدّم التقرير الموضوعي إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين في إطار تقرير للأمين العام، بغية اعتماده. ويلزم لنا جميعاً بالطبع أن نبحث كيف سنسير قُدماً بشأن أمن الفضاء. ولدنا في هذا الصدد الأدوار التي تضطلع بها هيئات ومؤسسات مختلفة. ولا يرى فريق الخبراء الحكوميين لزوماً لأن تُعبّر الآليات القائمة لتعزيز أمن الفضاء. وكل آلية من الآليات القائمة لها دورها الذي تؤديه في تعزيز الأمن والاستدامة. ولهذا السبب، نحن مهتمون بالاستماع إلى آراء الوفود بشأن كيفية تعزيز أمن الفضاء، وقد تلقينا بالفعل بعض المدخلات بهذا الشأن. وسبق أن ذكرت أن ٤٠ دولة قدمت آراءها إلى الجمعية العامة. واستمعنا إلى البيان الذي عرضه أستراليا وبعض بلدان أخرى والاتحاد الأوروبي. وسيأخذ الفريق تلك المدخلات في الحسبان.

وأخيراً وليس آخراً، أود أن أوجه انتباهكم مرة أخرى إلى أن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح سيعقد مؤتمره التقليدي بشأن أمن الفضاء في ٢ و ٣ نيسان/أبريل هنا في جنيف. وسيوفر هذا المؤتمر، ضمن جملة أمور، فرصة مخاطبة فريق الخبراء الحكوميين وأعضاء الفريق الحاضرين في اليوم الأول للمؤتمر في جنيف. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة، وأنا الآن أتكلم بصفتي ممثل الاتحاد الروسي، لأدعو جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح إلى حفل الاستقبال، الذي سيُقام في مقر البعثة الدائمة للاتحاد الروسي مساء يوم ٢ نيسان/أبريل. وبطاقة الدعوة إلى هذا الحفل مرفقة مع المعلومات التي أعتقد أنها عُملت على الوفود بشأن مؤتمر معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي على ما قدمه من مساهمات. ونأمل أن تعطي أعمال الفريق دفعة جديدة لجهودنا الرامية إلى إيجاد نظام دولي جديد في الفضاء الخارجي.

هل هناك أي وفد آخر يرغب في أخذ الكلمة؟ أعطى الكلمة لممثل الجزائر.

السيد خليف (الجزائر): شكراً السيد الرئيس. بدايةً يود الوفد الجزائري أن يُعرب عن شكره العميق لسلفكم سعادة سفيرة الهند، على الجهود التي بذلتها خلال رئاستها للمؤتمر. وبالمناسبة يود الوفد الجزائري أيضاً أن يُعرب لكم عن سعاداته وهو يراكم تتراًسون أشغال المؤتمر، ويُعرب لكم أيضاً عن تأييده واستعداده لتقديم كل الدعم الذي تحتاجونه من أجل المضي قُدماً في أشغال المؤتمر.

مما لا شك فيه، السيد الرئيس، أن مسألة الفضاء الخارجي وتوفير الأمان والسلامة في هذا الفضاء مسألة ذات أهمية كبرى بالنسبة للمجموعة الدولية لا سيما بالنظر إلى حاجتنا الماسة لهذا الفضاء والاستعمالات المتعددة له للأغراض السلمية. ولقد جاءت في مداخلة زميلي من مصر المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تؤسس لها في أي مجهود نود من خلاله ضمان الأمان والسلامة في الفضاء الخارجي، تلك المبادئ التي تتضمنها معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧. وأول هذه المبادئ هو أن هذا الفضاء هو ملك للبشرية جمعاء ويجب أن يُستَخرَّ للاستعمالات السلمية لا غير.

وهناك الكثير من المجهودات المبذولة الآن، على سبيل المثال في إطار الفريق العامل الذي تم إنشاؤه في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة، ونحن بهذه المناسبة نود أن نشكر زميلنا فاسيليف بصفته رئيساً لهذا الفريق على التقرير الذي قدمه لنا. وهناك أيضاً المجهودات المبذولة من قبل الاتحاد الأوروبي والعديد من هذه الدول بخصوص إيجاد مجموعة من التدابير الخاصة بالشفافية في الفضاء الخارجي من أجل إرساء إطار من الثقة المتبادلة بين الدول. وهناك كذلك المشروع الذي تقدمت به روسيا والصين، والخاص بحظر وضع أسلحة في الفضاء الخارجي. ونحن نرى أن هذه التدابير كلها متكاملة.

والجزائر تود في هذه المناسبة أن تؤكد أيضاً على دعمها لضرورة إيجاد صك دولي قانوني إلزامي بالنسبة للجميع من أجل حظر التسلُّح في الفضاء الخارجي أو الوقاية منه. وفي هذا السياق، يُشكل المشروع الروسي - الصيني القاعدة الأساسية للانطلاق في هذا العمل. ونتمنى أن نتوصل في إطار مؤتمر نزع السلاح إلى صيغة توافقية في إطار برنامج عمل شامل ومتوازن يسمح لنا بالبدء في عمل موضوعي حول هذا الموضوع وحول المواضيع الأساسية الأخرى.

وهناك فقط ملاحظة بالنسبة للتقرير الذي تقدّم به زميلنا فاسيليف حول الفريق العامل، ونود فقط الحصول على استفسار حول هذا الموضوع، حيث يقول التقرير بأن جُل الخبراء أعربوا عن رؤيتهم بأن تدابير الثقة في الفضاء الخارجي ينبغي أن تكون طوعية، وأنه في حال اعتمادها يجب أن تُطبّق على المستوى الوطني وفق قوانين وتدابير وطنية. فقط العلاقة بين هذا وبناء اتفاقية فيينا الخاصة بقانون المعاهدات. من المعروف أن انضمام أي دولة إلى أي صك دولي هو مسألة إرادية تتوقف على إرادة هذه الدولة. وفي حالة اعتماد هذا الصك من الطبيعي أن تقوم هذه الدولة بتنفيذه وطنياً واتخاذ كل الإجراءات من أجل تطبيقه. وبالتالي هذه العلاقة بين الصيغة الإرادية لإيجاد هذه التدابير، ومن جهة أخرى في حال اعتمادها، يجب أن تُطبّق وطنياً بصيغة آلية. نود أن نحصل على توضيح حول هذا الموضوع. وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر على بيانه.

هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ أعطى الكلمة لممثل روسيا.

السيد فاسيلييف (فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، سأتكلم الآن لا بصفتي ممثل الاتحاد الروسي بل بصفتي رئيس فريق الخبراء الحكوميين. بالنظر إلى أن سؤالاً قد طرح من زميلي من الجزائر، فإن بوسعي أن أرد على هذا السؤال الآن، أو سأكون تحت تصرفكم إن كانت توجد أسئلة أخرى تتصل بمشروع التقرير أو بالبيان الذي أدليت به.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل يرغب أي وفد آخر في طرح سؤال أو في طلب إيضاح من رئيس فريق الخبراء الحكوميين؟
معكم الكلمة، السيد فاسيلييف.

السيد فاسيلييف (فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي) (تكلم بالإنكليزية): سأرد الآن على السؤال الذي طرحه زميلي من الجزائر. وفقاً لما ذكرته في بياني، الذين أعربوا عن الرأي القائل بأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة ينبغي أن تكون طوعية لم يكونوا على وجه الدقة كل الخبراء، بل معظمهم. وفيما يتعلق بالارتباط بين المعايير الطوعية والقانونية، أريد فقط أن أؤكد على أن لدينا على الأقل خمس اتفاقيات وصكوك قانونية رئيسية، وهذه الصكوك القانونية تتضمن التزامات للدول بأن تُدمج في أنشطتها الفضائية بعض تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة.

ومثالاً لذلك، تبادل المعلومات بشأن البارامترات المدارية الأساسية للأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي هو تدبير لبناء الثقة، ولكن، وفقاً لاتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي لعام ١٩٧٥، ينبغي أن تقدم الدول معلومات التسجيل إلى الأمين العام للأمم المتحدة حالما يتسنى لها ذلك عملياً. ومن ثمَّ فإن هذا التدبير هو، من ناحية، تدبير لكفالة الشفافية وبناء الثقة، ولكن في الوقت نفسه، يوجد على الدول الأعضاء التي تكون أطرافاً في هذه الاتفاقية التزام قانوني بتقديم هذه المعلومات.

وبالمثل، تدابير تبادل المعلومات بشأن المخاطر الطبيعية المتنبأ بوقوعها في الفضاء الخارجي منصوص عليها في معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧. فينبغي أن تقوم الدول على الفور بإعلام الدول الأخرى أو الأمين العام للأمم المتحدة بأي ظواهر تكتشفها في الفضاء الخارجي، بما في ذلك على القمر والأجرام السماوية الأخرى، ويُحتمل أن تشكل خطراً على حياة الملاحين الفضائيين أو صحتهم أو على الأنشطة البشرية الأخرى للتخليق في الفضاء.

ومن ثمَّ أشير مرة أخرى إلى أن الدول الأعضاء التي تكون أطرافاً في تلك المعاهدات أو الاتفاقيات عليها بالفعل التزام قانوني بأن تبلغ إما الأمين العام للأمم المتحدة وإما الدول الأخرى عن أنشطة معينة، وهذه الأنشطة هي جزء من تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة. وعندما تعقد البلدان على تحمُّل التزام ما، فإنها تعمد بالطبع إلى سنِّ تشريعات وطنية لتنفيذ تلك الاتفاقيات. وهذا هو المقصود في بياني، وهذا ما ذكره معظم الخبراء في فريق الخبراء الحكوميين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فاسيلييف على ما قدمه من الإيضاح والتفسيرات. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة حالياً؟ لا يبدو أن هناك من يرغب في ذلك.

وقبل أن نختتم هذه الجلسة العامة، اسمحوا لي بأن أسلط الضوء على بعض النقاط البارزة في مناقشتنا اليوم.

اتفقت الوفود على أن الفضاء الخارجي ينبغي أن يكون للاستخدام في الأغراض السلمية، وعلى أن الاستخدام المتزايد للفضاء يضاعف من أهمية أن يوجد لذلك نظام وإطار يُفضّلان ما يوجد حالياً. وأشارت بعض الوفود إلى وجود ثغرات في الإطار القانوني المتعلق بالفضاء الخارجي. واغتنمت بعض الوفود الفرصة لمناقشة بعض القرارات أو ورقات العمل القائمة المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلّح في الفضاء الخارجي، التي يمكن مواصلة تطويرها أو مناقشتها. وشددت الوفود على ضرورة الحد من الحطام الفضائي باعتبار أن هذه مسألة ملحة بالنسبة إلى المستقبل. ويرى البعض أن تدابير كفاءة الشفافية وبناء الثقة مفيدة ويمكن أن تُدلل مشكلة انعدام الثقة، بينما يرى آخرون أنها لا ينبغي أن تصبح بديلاً يُغني عن وجود صك ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلّح في الفضاء الخارجي. وأكد بعض أعضاء الوفود على الدور الأساسي الذي يؤديه مؤتمر نزع السلاح في مضمار التفاوض على صك دولي بشأن منع حدوث سباق تسلّح في الفضاء الخارجي.

وبذلك نختتم عملنا لهذا اليوم. وستُكرّس الجلسة العامة التالية للنظر في بند من البنود الأساسية الأربعة لجدول الأعمال - الترتيبات الدولية الفعالة لتأمين الدول غير الحائزة لأسلحة نووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها، المعروفة عموماً باسم ضمانات الأمن السلبية - وستُعقد في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠.

رُفعت الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.